

« ٨ آذار» توافق على المشاركة.. وزيارة هيل أبعدت «١٤ آذار»

دياب ينهي الاستشارات ويتوجه لحكومة اختصاصيين ومستقلين مصفرة

إعلانات

بعد يوم طويل من الاستشارات مع الكتل النيابية، أعلن رئيس الحكومة اللبناني المكلف حسان دياب أمس توجهه لتشكيل حكومة اختصاصيين ومستقلين مصفرة في أسرع وقت، إذ وافقت قوى «٨ آذار» على المشاركة، على حين امتنعت قوى «١٤ آذار»، وذلك وبسبب تدخل أميركي في الاستشارات، وبالتوافق مع تواصل عمليات قطع الطرق والاحتجاجات.

وأشارت وكالة «أ ف ب» لأثينا، إلى أن إطلاق مشاورات تشكيل الحكومة لا يعني أن ولادتها ستكون عملية سهلة، إذ أنه رغم تأكيد دياب موافقة جميع الأطراف على طرحه، فإن التباين لا يزال واضحاً بين أبرز القوى السياسية على شكل الحكومة المقبلة ومشاركتها فيها.

ومنذ صباح أمس، التقى دياب في مقر البرلمان في وسط بيروت أغلبية الكتل النيابية، وأعلن بعد الانتهاء من الاستشارات «ليبان» في العناية الفائقة (...). الوضع لا يحتمل الانتظار، نحتاج إلى حكومة مستقلين حتماً واختصاصيين، مؤكداً أنه سيمصر على موقفه هذا، وأضاف: «هذهي أن تتشكل حكومة مصفرة من نحو ٢٠ وزيراً» في أسرع وقت، أملاً ألا يستغرق تأليفها أكثر من ستة أسابيع.

وأكد دياب أن «كل الأطراف تتماشى معي في ما يخص حكومة مستقلين



حسان دياب يتحدث إلى وسائل الإعلام بعد تكليفه تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة في القصر الرئاسي في جبعا الخميس الماضي (رويترز)

واختصاصيين، بمن فيهم حزب الله، الذي كان أكد تأييده لحكومة لا تستتعي أي فريق سياسي.

وفي مقر البرلمان وسط بيروت، بدأ دياب استشاراته عند الساعة الـ١١ من صباح أمس بقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري، الذي أيد توليه رئاسة الحكومة، وقال بري إثر اللقاء: إنه «بحث مع دياب عدد وتوزع الحقائق في الحكومة المقبلة مع الإصرار على تفعيل كل الشرائح البرلمانية، بدءاً من الحراك (وتيار) المستقبل وانتهاء بالقرارات (اللبنانية) ومروراً بالإشراكي» أي الحزب التقدمي الاشتراكي.

كما دعا رئيس كتلة حزب الله البرلمانية

محمد رعد إثر لقاء دياب أمس، إلى «أوسع تمثيل» في الحكومة، وقال: إن «لا أحد يفكر أن تكون حكومة مواجهة أو ذات لون واحد».

أما دياب، فقد أعلن أنه سيمصر على موقفه هذا، وأضاف: «هذهي أن تتشكل حكومة مصفرة من نحو ٢٠ وزيراً» في أسرع وقت، أملاً ألا يستغرق تأليفها أكثر من ستة أسابيع.

وأكد دياب أن «كل الأطراف تتماشى معي في ما يخص حكومة مستقلين

لبنان، في حين حجب أبرز ممثلي قوى «١٤ آذار» أصواتهم عنه، وفي مقدمتهم كتلة «تيار المستقبل» بزعامة رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، التي لم تصوت ولم ترشح أحداً، وفق وكالة «أ ف ب».

وأثر لقاءها دياب، أمس، أعلنت كتلة «تيار المستقبل» عدم مشاركتها في الحكومة المقبلة، وقال النائب سمير الجسر متحدثاً باسمها: إن الكتلة تمتد على دياب أن يشكل حكومة اختصاصيين مستقلين عن كل الأحزاب والقوى السياسية، وفي محاولة للضغط عليه، دعت الكتلة دياب إلى تشكيل الحكومة

هدد بنقل المعركة إلى المتوسط وتدمير أي جهة تقدم الدعم لنظام أردوغان داخل البلاد

«الوطني الليبي»: قادرون على صد العدوان التركي

إعلانات

أكد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، أمس، قدرته على صد أي عدوان تركي على ليبيا، وهدد بأنه سيقبل المعركة إلى البحر الأبيض المتوسط وسيمصر أي جهة تقدم الدعم لنظام رجب طيب أردوغان داخل البلاد، وذلك بعد أن صدق برلمان النظام التركي على اتفاقية التعاون العسكري مع ما تسمى «حكومة الوفاق» في ليبيا التي يسيطر عليها الإخوان المسلمون.

وذكرت وكالة «سويتينغ» الروسية، أن الجيش الوطني الليبي، أعلن أنه «قادر على صد أي عدوان تركي، وأن قواته البحرية ستقتل المعركة إلى

المتوسط، كما نقلت الوكالة عن الناطق باسم القيادة العامة للجيش الوطني الليبي أحمد المسماوي، تحذيره النظام التركي من محاولة فتح جسور إمداد عسكري في ليبيا، مهدداً بتدمير أي جهة ستقدم الدعم لهذا النظام داخل ليبيا.

وقال المسماوي: «رصدنا في وقت سابق أهدافاً تهدد الأمن في مصراتة وحذرننا من خطورتها، واستهدفنا ليلة الجمعة هذه الأهداف للمليشيات في مصراتة بعدد كبير من الغارات، كما دمرنا موقعاً لصواريخ الدفاع الجوي ورادارات استطلاع في مصراتة»، واتهم المسماوي مدينة مصراتة بأنها تهدد هذه الأيام لدخول الغزو التركي إلى ليبيا، مشيراً إلى أن الغارات الجوية التي نفذها سلاح الجو التابع للجيش الوطني

الليبي، هي رسالة لأعيان مصراتة لسحب مليشياتها من طرابلس خلال ٣ أيام، مشيراً إلى أن مهلة انسحاب مليشيات مصراتة من طرابلس سنتتهي منتصف ليل الأحد.

وأضاف المسماوي قائلاً: «نرفض الغزو التركي وسنقاومه إذا حدث بكل قوة، ولن نوقف غاراتنا على مصراتة، إلا عند قبول أعيانها بشروطنا، ونحذر تركيا وغيرها من محاولة فتح جسور إمداد مع ليبيا، الأثران تكلوا إرهابيي داعش والنصرة إلى ليبيا».

وتواصل منذ نيسان الماضي المعارك بين قوات ما تسمى «حكومة الوفاق» والقوات التابعة للمشير والليبيين أيضاً يقفون صفا واحداً رفضاً لإرسال قوات تركية.

رئيس مجلس النواب الليبي، المستشار عقيلة صالح، في تصريحات أدلى بها لصحيفة «الاتحاد» الإماراتية، ونقلتها «سويتينغ»، الاجتماع الدولي بضرورة رفع الغطاء عن «حكومة الوفاق»، برئاسة السراج.

ولفت صالح إلى أن حكومة الوفاق لم تحترم الإعلان الدستوري ولم تنفذ الاتفاق السياسي وعليها الرحيل، معتبراً أن لا فائدة من هذه الحكومة للشعب الليبي. ولف صالح إلى أن الاتفاق الموقع بين السراج ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، مجرد عملية ابتزاز، معتبراً أن الأخير لا يستطيع إرسال قوات إلى ليبيا كي لا يحدث احتكاك مع دول المتوسط، والليبيين أيضاً يقفون صفا واحداً رفضاً لإرسال قوات تركية.

الوحدات الأميركية في سورية جزيرة في بحيرة معادية

تحسين الحلبي

برغم الوضع المعقد للأطراف واللاعبين من الدول وغير الدول في شمال شرق سورية إلا أن الجيش السوري وحلفاءه هم الطرف واللاعب الأساسي والرئيسي الذي يملك معظم أوراق القوة على الأرض وفي مستقبل أي صدام مسلح في تلك المنطقة، ويبدو أن هذه الحقيقة أدركها الرئيس الأميركي دونالد ترامب حين أعلن في ثلاث مناسبات قراره بسحب الوحدات الأميركية من تلك المنطقة، ففي غضون ستة ونصف السنة حاول ترامب بواسطة تصريحاته الثلاثة هذه إغلاق ملف تلك المنطقة بطريقة إختار لها الانسحاب وأعلن عن تخليته عن المجموعات الكردية المسلحة هناك وبطريقة تعامل معهم فيها كمرتزقة حين قال: «قدما لهم المال والدعم وحقوقنا ومصالحنا وسوف نخادر تلك المنطقة».

في تحليل نشرته مجلة «نيشنال انترست» الأميركية الشهيرة بين دانيال ديفيس أن ترامب تراجع عن قراراته الثلاثة بعد أن تعرض لضغوط في المرة الأولى من وزير الدفاع جيم ماتيس في آذار ٢٠١٨ ثم عاد ترامب في نهاية عام ٢٠١٨ وأعلن أنه سيسحب القوات الأميركية ورفض مبررات ماتيس ودفعه إلى الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع. وبعد ذلك عارض مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون الانسحاب وأجبر ترامب على عدم تنفيذ الانسحاب، وبعد إقائه لجون بولتون عاد وأعلن في ٦ تشرين الأول الماضي في كلمة هاتفية مع الرئيس التركي رجب أردوغان أنه سيسحب الوحدات الأميركية من سورية فاستعان المعارضون في الجيش ووزارة الخارجية الأميركية بالكونغرس فاصدر قراراً بأغلبية كبيرة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي بإيداع قرار ترامب فترأجح مرة ثالثة، لكنه أعلن أن بقاء القوات الأميركية سببه حماية النفط الذي تسيطر عليه.

ويؤكد ديفيس أن القيادة العسكرية الأميركية والمتشددين في الكونغرس ووزارة الخارجية يعرفون أن موضوعاً مثل الاستيلاء على آبار نفط محدودة وتقديم الدعم للمجموعات الكردية المسلحة هناك لا يعد هدفاً استراتيجياً مقابل الأخطار التي ستعرض لها الوحدات الأميركية في أراض سورية معادية أميركا ولاي قوات أجنبية محتملة، ولذلك من البديهي أن يرتبط الوجود الأميركي العسكري في تلك المنطقة بأهداف أوسع مما تعلن عنه وزارة الدفاع الأميركية، ففي أول مرة اعترض فيها ماتيس على سحب الوحدات قال للصحافة: إننا لن نسحب قواتنا بهذه البساطة قبل أن يحقق الدبلوماسيون السلام في سورية، وهذا يعني أن الوجود العسكري الأميركي هدفه فرض حلول وشروط أميركية وإمريالية ترفضها سورية جملة وتفصيلاً، وخاصة لأن الهدف الأميركي هو تقسيم سورية وتفتيت قدراتها في منطقة يستحيل فيها تحقيق مثل هذا الهدف، فلا المراهنة على المجموعات الكردية المسلحة المتحالفة مع قوات الاحتلال الأميركي ستتيح لواشنطن البقاء من دون نمن باهظ تدفعه على غرار ما دفعته في فيتنام في القرن الماضي وفي أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ وما زالت تدفعه فيها خلال ١٨ عاماً من دون أن تحقق أهدافها فما بالك في سورية التي انتصر فيها الجيش وحلفاؤه على مئات الألوف من الإرهابيين، ولم يبق ليد من مهام في هذه الأوقات سوى جبهة شمال سورية في ادلب وبقايا الإرهابيين، فالجيش الأميركي في شمال شرق سورية يحيط به الأعداء من كل جانب حتى من حدود العراق وسيدج نفسه بموجب ما ذكره تحليل مجلة «بول ستريت جورنال» في ١٨ تشرين الأول الماضي، محاصراً مع المجموعات الكردية المسلحة نفسها التي يدعمها في أضيق منطقة لأن أراضي سورية كما تقول المجلة: «رمال ودماء وموت فلنحرق من هناك، ويبدو أن هذا التحذير بدأ يتكرر من عدد من وسائل الإعلام وبخاصة قبل بدء الحملات الانتحارية على الرئاسة، وكان عدد من الكتاب السياسيين والمسؤولين سابقاً في الإدارة الأميركية ومنهم عضو الكونغرس السابق رون بود قد أعلنوا عن شكوكهم بإمكانية تحقيق أميركا هدفها مع المجموعات الكردية في سورية وهي التي منبت بالهزيمة في مشروعها لتقسيم العراق بواسطة مجموعات أكراد إقليم كردستان بعد أن استخدمت هذه المجموعات لتحقيق أهدافها.

روسيا: العقوبات الأميركية لن تؤثر في مشاريعنا الاقتصادية

إعلانات

سخرت روسيا، أمس، من إعلان أميركا، دخول عقوباتها المفروضة على تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا، حين التنفيذ اعتباراً من أمس، وأكدت أن تلك العقوبات لن تؤثر في مشاريع روسيا الاقتصادية.

وأكدت وزارة الخارجية الروسية في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني رداً على إعلان واشنطن دخول العقوبات ضد مشروع السيل الشمالي للغاز حين التنفيذ، اعتباراً من أمس، حسب وكالة «سانا» لأثينا، أن العقوبات الأميركية ضد خطوط أنابيب الغاز الروسية لن تؤثر في خطط موسكو لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية وأن أوروبا هي الخاسر الحقيقي من سياسات واشنطن العقابية.

وقال البيان: «إن روسيا فقتت وستواصل تنفيذ مشاريعها الاقتصادية بغض النظر عن أي عقوبات»، مشيراً إلى أن الرغبة في الإضرار بالصادرات الروسية ليست الشيء الوحيد أو حتى الأهم على الإطلاق بل ما لا يقل أهمية هو التوجه الواضح لفرض الغاز المسال الأميركي على أوروبا والذي يكلفها أكثر بكثير من الغاز الروسي.

وأوضح البيان، أن «ادعاء واشنطن حرصها على حماية أمن الطاقة الأوروبي مفضل لأن الأمر لا يتعلق بمساعدة الأوروبيين على توفير اإمدادات الطاقة دون انقطاع وبأسعار مقبولة بل بالسعي لحرامتهم من مصادر مضمونة لمثل هذه الإمدادات من روسيا وإبطاء تطور اقتصاد أوروبا وتقويض قدرتها على المنافسة مع الولايات المتحدة في الأسواق العالمية».

وصدق مجلس الشيوخ الأميركي الثلاثاء الماضي على مشروع قانون حول الميزانية الدفاعية للسنة المالية الجديدة ٢٠٢٠ المالية يلزم الإدارة الأميركية فرض عقوبات على مشروع الغاز الروسي «السيل الشمالي ٢»، وأول من أمس، وقع الرئيس الأميركي دونالد ترامب قانون الميزانية الدفاعية لعام ٢٠٢٠، الذي تضمن تخصيص أموال «لواجهة روسيا» في مختلف المجالات، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات على خطى أنابيب الغاز «التيار الشمالي ٢» و«التيار التركي»، ويتضمن مشروع «التيار الشمالي ٢» بناء خطين لأنابيب الغاز بطاقة إجمالية تبلغ ٥ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً عبر بحر البلطيق والمياه الإقليمية أو المناطق الاقتصادية الخالصة لروسيا وفنلندا والسويد والنمرك والمانيا.

ترحيب فلسطيني بإعلان الجنايئة الدولية عزمها فتح تحقيق بجرائم الاحتلال.. وواشنطن تعارض!

عباس: اليوم تاريخي لشعبنا

إعلانات

رحب فلسطينيون بإعلان مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية انتهاء مرحلة الدراسة الأولية لفتح تحقيق بجرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على حين أكدت أميركا أنها تعارض بحزم أي تحرك للمحكمة الجنائية الدولية ضد كيان الاحتلال.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وحسب وكالة «سانا»، أكد أن هذا اليوم تاريخي حيث أصبح بإمكان أي فلسطيني أن يرفع قضية أمام المحكمة الجنائية على مسؤولي الاحتلال، لافتاً إلى أنه اعتباراً من يوم أمس ستبدأ المحكمة الجنائية الدولية تقبل القضايا التي سبق أن قدمها الفلسطينيون.

وأوضح عباس أنه بعد أربع سنوات من العمل والمتابعة الحثيئة وتقديم كل ما يلزم حول جرائم الاحتلال المركبة بحق الفلسطينيين صدر قرار المحكمة التي كانت تتابع الحقيقات والقوانين والقضايا وتدرسها.

من جانبها، أشارت وزارة الخارجية الفلسطينية إلى أن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها التي تتخذها المدعية العامة منذ إعلانها بدء الدراسة الأولية بتاريخ ١٦ من كانون الثاني ٢٠١٥، لافتة إلى أنها تطور مهم لفتح التحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين.

وطالبت الخارجية الفلسطينية بضرورة



من اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة (أ ف ب - أرشيف)

إصدار حكم عاجل من الدائرة التمهيدية الأولى بما يتماشى مع الإطار الزمني المحدد في دليل ممارسات المحكمة الجنائية الدولية الأم الذي سيجتج للمدعية العامة المضي قدماً في فتح تحقيق جنائي من دون أي تأخير إضافي.

من جانبه، أشار أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات أن انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية يعطي المحكمة كامل الصلاحية القانونية بالتحقق بجرائم الحرب التي يرتكبتها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وفقاً لميثاق روما.

بدوره أوضح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة

دعوة السادة المساهمين في شركة سيريتل موبايل تليكوم

(شركة مساهمة مغلقة عامة)

حضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقاده بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٠٨

يشرف مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تليكوم (شركة مساهمة مغلقة عامة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر عقده في تمام الساعة الواحدة ظهراً من يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٢٠/١١/٠٨ في فندق شيراتون دمشق. علماً بأنه يمكن للسادة المساهمين الحضور ابتداءً من الساعة الثانية عشرة ظهراً لتسجيل طلبات الاشتراك.

وذلك لمناقشة جدول الأعمال المتضمن الموضوع التالي:

- إقرار تعيين عضو مجلس الإدارة الجديد أو انتخاب شخص آخر لعضوية مجلس الإدارة.
- مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ مالي لكل سهم من الأرباح الممورة عن السنوات السابقة.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للاجتماع في الجلسة الأولى، تُعتبر الهيئة العامة العادية مدعوة للجلسة الثانية للاجتماع في تمام الساعة الثانية ظهراً في نفس المكان والتاريخ وذلك استناداً لأحكام المادة ١٦٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

علماً أنه في حال قام أحد المساهمين ببيع أسهمه خلال الفترة الواقعة ما بين نشر هذه الدعوة واليوم السابق لانعقاد الهيئة العامة فإنه سيفقد حقه في حضور اجتماع الهيئة العامة العادية والحصول على أية أرباح سيتم توزيعها بعد الاجتماع.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة العادية المذكور، المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصلاً أو وكالة بدءاً من يوم الأحد الواقع في ٢٠٢٠/١١/٠٥ من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الرابعة عصراً يومياً، وذلك في قسم علاقات المساهمين الكائن في دمشق - المزة - مبنى اتحاد الكتاب العرب. مصطحبين معهم الهوية الشخصية علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك في يوم ٢٠٢٠/١١/٠٨ سيتم في فندق شيراتون دمشق قبل ساعة من بدء الاجتماع.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة التقيد بالآتي:

- اصطحاب البطاقة الشخصية أو جواز السفر وذلك عند تسجيل طلب اشتراكهم وعند حضور الاجتماع.
- إذا كان المساهم شخصاً اعتبارياً فيجب أن يمثله الشخص الطبيعي المخول بذلك بموجب سجل تجاري حديث، أو بموجب كتاب صادر عن الشخص الاعتباري، وإذا كان المساهم قاصراً فيمثله وليه أو وصيه.
- يجوز للمساهم أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي، أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية، على ألا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يتجاوز في كل الأحوال 7.1٠ من رأسمال الشركة.



مجلس إدارة شركة سيريتل موبايل تليكوم (شركة مساهمة مغلقة عامة)